**المحاضرة الثالثة:**

**خصائص ومعايير الحوكمة:**

**أولا: خصائص الحوكمة**

تتعدد وتتنوع خصائص الحوكمة بل وتختلف بحسب الأولويات من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر، فضلا على توزع هذه الخصائص بين معايير سياسية وأخرى اقتصادية وثالثة اجتماعية ورابعة إدارية وباقي أنماط المعايير، فضلا على توزع هذه المعايير في حد ذاتها بين الجهات الراعية لها وأهدافها ومصالحها الخاصة، فلو تتبعنا على سبيل المثل لا الحصر كلا من البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لوجدنا أنها تركز بشكل كبير على المعايير المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي كأولوية بالنسبة لهذه الجهات، فضلا على ما ينجر عن هذه المعايير من انفتاح اقتصادي وحرية للتجارة وتشجيع للقطاع الخاص، حيث استندت الدراسات التي قامت بها هذه المؤسسات الى معيارين رئيسيين وهما:

1 ـ أن يشمل حكم القانون والمعاملة بالمساواة والمشاركة بالمساواة وتأمين فرص متساوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها الجهات الحكومية الرسمية.

2 ـ في حين يتضمن المعيار الثاني التمثيل والمشاركة التنافسية في كل المجالات بدءا بالسياسية مرورا بالاقتصادية ووصولا للاجتماعية وباقي المجالات، وما يرافق هذا المعيار من آليات الشفافية والمساءلة والمحاسبة.

ثانيا: معايير الحوكمة

فقد توصل مجموعة من خبراء البنك الدولي عبر دراساتهم الى وضع جملة من المعايير التي تعمل كمؤشرات لقياس مستوى الحوكمة وهي كالتالي:

1 ـ المشاركة:

حيث يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المواطنين على المشاركة في انتخاب حكوماتهم، إضافة لحرية التعبير والتنظيم وتكوين جمعيات المجتمع المدني، فضلا على حرية وسائل كسلطة مستقلة رابعة مراقبة لعمل السلطات الثلاث الأخرى.

2 ـ الاستقرار السياسي:

وهذا من منطلق استقرار الحياة السياسية التي تفضي في احد أهم ابعادها استقرار في عمل الحكومة، وهذا عبر آليات دستورية شرعية بحتة وليس عبر آليات غير دستورية وغير شرعية، وهو ما يعد أحد أكثر المعايير والمؤشرات دلالة على وجود حوكمة.

3 ـ فعالية العمل الحكومي:

ويعد هذا المؤشر معيارا وليدا للمؤشر الذي سبقه، ويشير هذا المؤشر الى نوعية وجودة تقديم الخدمات العمومية، ومدى استقلالية هذا النشاط وهذا العمل عن أي ضغوط سياسية، وذلك بحكم أنه وليد للقانون ومرتكز عليه، فضلا على أن هذا المؤشر يعبر عن نوعية وضع السياسات وتنفيذها ومدى الالتزام الحكومي بهذه السياسات.

4 ـ مكافحة الفساد:

عادة ما يشار الى الفساد بدلك الاستخذام والاستغلال الغير شرعي للسلطة والمال العام على حد سواء من اجل تحقيق مكاسب خاصة، وتدخل في هدا السياق كل الأعمال المالية المشبوهة على غرار الرشوة وشراء الدمم وغيرها من اعمال غير شرعية، بما يفضي في النهاية الى سيطرة الفساد على كل مفاصل الدولة وفي كل مجالاتها من السياسة الى الاقتصاد الى الهيئات المجتمعية وغيرها.

5 ـ دولة القانون: وهدا كتعبير على سيادة القانون وعلوه على أي قيمة مجتمعية أخرى، ومن أوجه الدلالة على دلك المساءلة القانونية بكل أوجهها وعلى اختلاف أنواعها، قيام دولة العدل والعدالة التي بها تصان كل مواطن الخلل وفي كل المستويات، معالجة كل مظاهر الانفلات الأمني عبر تحقيق العدل مما من شأنه أن يسمح بتحقيق الاستقرار، كما يسمح هدا المؤشر بقياس مدى ثقة المتعاملين في سيادة القانون في المجتمع ومدى التقيد به.